

صِيغَةُ فَعُولٍ، وَاسْتِعْمَالُهَا الدَّلَالِيَّةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

د. عبد العزيز بن محمد الحكيمي *

الملخص

إشكالية البحث:

تُعرف صيغة (فَعُول) بما يمكن أن نسميه (الاشترار البنيوي)، فتأتي مصدرًا، وتأتي اسمًا، كما تأتي وصفًا، فتكون بمعنى فاعل، أو بمعنى مفعول، وتأتي للمفرد، وقد تأتي جمعًا، كما أنّ من الأعلام العربية ما جاء على هذه الصيغة نفسها. تساؤلات البحث:

هل اتسمت هذه الصيغة بهذا التنوع الدلالي في القرآن الكريم؟ وما الأغراض الدلالية التي جاءت لها هذه الصيغة في الكتاب الحكيم؟ وما القرائن التي اتكأ عليها المفسرون في تحديد دلالتها في كل موضع في القرآن الكريم؟ مشتملات البحث:

تشكلت هذه الدراسة من مقدمة، تلتها خمسة محاور، يتناول كل محور الحديث عن غرض من الأغراض الدلالية لهذه الصيغة في القرآن الكريم، ثم ختم البحث بالخاتمة المتضمنة أهم نتائجه، ثم بثبت المصادر والمراجع.

Abstract

Statement of the problem:

The pattern of "faol" is defined by (structural similarity). It comes as infinitive, as a noun and as an adjective; it carries the meaning of a subject or object. It signifies singular and plural. We find the same pattern in Arabic proper nouns as well.

Questions of the study:

* جامعة جازان - كلية الآداب والعلوم الإنسانية

مجلة كلية اللغة العربية - جامعة أم درمان الإسلامية

Is this pattern characterized by semantic variety in the Holy Quran? What are the semantic purposes of this pattern in the Holy Quran? What are the evidences that the interpreters depend on, to specify its meanings in every position of the Holy Quran. The content of the study:

This study includes an introduction, followed by five scopes. Every scope defines one of the meaning purposes of this pattern in the Holy Quran; then, the conclusion includes the results and references.

المقدمة

الاسم في العربية إما ثلاثي الأصول أو رباعي أو خماسي، وصيغة (فَعُول) - بفتح الفاء وضم العين- من صيغ الثلاثي الأصول، المزيد بحرف من حروف اللين، وهو الواو المسبوقة بضمة على العين، وهي بذلك واحدة من ثلاث صيغ للأسماء الثلاثية المفتوحة الفاء المزيدة بحرف مد و لين، إذ تشاركها في ذلك صيغتان، هما (فَعِيل) وهي أخفها، وأكثرها إتياناً على اللسان العربي، وصيغة (فَعَال) بفتح الفاء والعين، وهي أشد الثلاث ثقلًا، لتوالي فتحين فيها تعقيهما ألف، ولذا فإنَّ صيغة فَعُول تأتي وسطاً بين الصيغتين من حيث الخفة. وتعرف صيغة (فَعُول) بما يمكن أن نسميه (اشتراك البنية) أو (الاشتراك البنيوي)، ونعني به أنَّ البنية الواحدة للكلمة قد تُرتبى منها دلالات عدة، تحددها القرائن المختلفة. ذلك أنَّ هذه الصيغة قد تأتي مصدرًا كقولنا (قَبُول) مصدر (قبل)، و(وَضُوء) مفتوحة الواو، كما تأتي الصيغة نفسها وتكون اسمًا، وهذا كثير في العربية، ومنه (عَرُور) عند من عدّه اسمًا من أسماء الشيطان، و(فَعُودٌ) و(خَرُوفٌ)، و(عَمُود) والقعود من الإبل البَكْرُ حين يُرْكَب، كأنه أمكن من اقتعاد ظهره، والخَرُوفُ الحَمَلُ، وقد يسمي المهر عند بعض العرب خروفاً، والعمود معروف.

وتأتي الصيغة نفسها وصفاً، فتتشعب دروب دلالتها، إذ تكون تارة بمعنى فاعل، كما في قولهم: " رجل صبور" بمعنى "صابر" وتأتي بمعنى مفعول، كما في قولهم " جمل ركوب" أي "مركوب"، والتي بمعنى (فاعل) أكثر إتياناً على اللسان العربي.

وهذه الصيغة نفسها تأتي للمفرد كما في الأمثلة التي سبق ذكرها، وقد تأتي جمعا أو ما في حكمه، كقولهم (بَعُوض) في الدلالة على جمع (بعوضة). كما أنّ من الأعلام العربية ما جاء على هذه الصيغة نفسها، مثل (رءوف) وفي القرآن (ثمود) و (يغوث) و (يعوق) – إذا ذهبنا مع من ذهب إلى أنّ أصلها (يغث- ويعق). هي البنية الواحدة إذّا حين تتعدد دلالاتها، ويتنوع تبعاً لذلك استعمالها، فلا تلزم الإتيان بطريقة نمطية واحدة، وهذا ما يجعلها تخفي وراء تنوعها هذا أسراراً دلالية تغري بدراستها.

والقرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع الإسلامي، وهو الطريق الأصح في الاحتجاج اللغوي، والاستشهاد على إثبات اللغة نحوًا وصرّفًا، فهو النص الوحيد من بين نصوص العربية الذي لا يقبل تغييرًا، ولا تبديلًا، ولا رواية بمعنى، وهو – زيادة على هذا كله- لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

ولقد رأيت بعض الدارسين والباحثين قد اهتموا بدراسة الصيغ الصرفية التي يُرْتَقَب من ورائها التعدد الدلالي والانزياح الدلالي، والتنوع الاستعمالي، فبعضهم درس صيغة (فعليل) واستعمالاتها في القرآن الكريم، وآخر درس صيغة (فعال)، إلا أنّي لم أجد -فيما اطّلت عليه- باحثًا خص صيغة (فعال) بدراسة صيغ المبالغة فدرست فعولًا من هذا الجانب فقط، ومن ذلك دراسة الدكتور عبدالستار البناء، وعنوانها "صيغ المبالغة في القرآن الكريم"، أو تكون الدراسة قد درست المشتقات مثلًا فجاء ذكر صيغة فعول ذكرًا عارضًا، ومن ذلك دراسة الدكتور (سيف الدين طه الفقراء) وعنوانها (المشتقات في العربية).

وقد ابتغيت في هذا العمل الوقوف على الدلالات التي جاءت بها هذه الصيغة في القرآن الكريم، من خلال تتبع مواضعها في الكتاب الحكيم، والمؤلفات التي ارتبطت به، من كتب التفسير والتأويل والقراءات، وغريب القرآن، وبلاغته...إلخ.

ورببت هذه الدراسة بحيث تتشكل من مقدمة –هذا موضعها- تتلوها خمسة محاور، يشكل كل محور الحديث عن غرض من الأغراض الدلالية لهذه الصيغة في القرآن الكريم، ثم

يختم البحث بالخاتمة المتضمنة أهم نتائجه، وتتبع بثبت المصادر والمراجع، والله أسأل أن يتقبل هذا العمل، وأن ينفع به، وهو ولي ذلك، والقادر عليه.

المحور الأول: فَعُولٌ بمعنى المصدر.

عقد سيبويه في كتابه بابًا لما جاء من المصادر على فَعُولٍ قال فيه: "وذلك قولك: توضأت ووضوءًا حسنًا، وأولعُتُ به ولُوعًا، وسمعنا من العرب من يقول: وَقَدَتِ النَّارُ وَقُودًا عَالِيًا، وَقَبِلَهُ قَبُولًا، وَالْوُقُودُ أَكْثَرُ، وَالْوُقُودُ: الْحَطْبُ، وتقول: إِنَّ عَلَى فُلَانٍ لَقَبُولًا، فهذا مفتوح"¹.

ويُفهم من كلام سيبويه الحصر، أي أنّ العربية لم تعرف من المصادر ما جاء على هذا الوزن إلا هذه المصادر التي ذكرها، وعددها إحدًا وأربعة، يزداد عليها (الطَّهْر) بفتح الطاء، وإن لم يرد في متن النسخة المطبوعة المحققة، ذلك أنّ المحقق قد أشار في الحاشية إلى أنّ بعض النسخ جاء فيها قول سيبويه: "وتطهر طهورًا حسنًا"، ويبدو أنّ هذه النسخة التي أشار إليها المحقق في الحاشية هي نفسها التي اعتمد عليها بعض المفسرين واللغويين، إذ يعززون إلى سيبويه أنّ المصادر التي جاءت في العربية على وزن (فَعُول) خمسة؛ ويجعلون منها (الطَّهْر) إلى جانب الأربعة التي ذكرتها في النص السابق، وهي: (الوضوء، والولوع، والوقود، والقبول)، فيصير عددها خمسة مصادر.

وقد أورد الأزهري (ت 370 هـ) في مقاييس اللغة أنّ أبا عبيد أورد عن الكسائي (الولوع من أولعت - وهذا ذكره سيبويه- و (الوَزُوع من أوزعت)² - وهذا الأخير لم يذكره سيبويه، فيصير عددها به ستة- وإن كان الأزهري نفسه قد عدّ الولوع والوزوع اسمين أقيما مقام المصدر الحقيقي.

وذكر السمين (ت 756 هـ) في الدر المصون أنّه قرئ شاذًا: ﴿وما مسنا من لُغُوبٍ﴾ بفتح اللام من (لغوب) فتصير بذلك سبعة³.

1 - كتاب سيبويه : 42 / 4 .

2 - ينظر تهذيب اللغة: 126 / 3 ، 127 .

3 - الدر المصون: 1 / 205 ، 10 / 35 .

وبهذا يكون ما جاء من المصادر في اللُّغة على وزن (فَعُول) قليلاً، حتى ذهب بعض أهل العلم إلى أن (الطَّهُور والوَضُوء والوَقُود) إذا جاءت بضم فاء الكلمة فهي مصدر، وإن جاءت بفتحها فهي اسم¹.

وقد جاء من هذه الألفاظ في القرآن الكريم (الطَّهُور- والوَقُود - والقَبُول) أما الطهور فجاءت في القرآن وصفاً، ولم ترد مصدراً، قال تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾²، وقال - عز من قائل- : ﴿ عَلِيمٌ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾³، فقد جاءت اللفظة في الآيتين وصفاً، ففي آية الفرقان وصفت الماء المنزل من السماء، فهو ماء طهور أي : طاهر، وفي سورة الإنسان وصفت شراب أهل الجنة، فهو طهور، ولا يخفى أنَّ العدول عن لفظة (طاهر) إلى لفظة (طهور) يفيد الدلالة على المبالغة، وتمكن الصفة من الموصوف بها، فالماء -عند نزوله من السماء- متمكن في الطهر، ولذا فهو طهور، وذلك واضح أيضاً في سورة الإنسان عند وصف شراب أهل الجنة؛ إذ لا يكفي وصفه بمجرد التصاق صفة الطهر به، وإنما بثبوتها فيه، فقد بلغ فيه الطهر منتهاه، إذ الساقى لهم هو الله الذي خلق الشراب، وهو ساقيم إياه دون واسطة قد يتوهم معها تغيير لماهية هذا الشراب، أو تغيير في صفاته عن أصل خلقته، والله أعلم.

والطهور في اللغة عامة إما مصدر - وهو ما قاله سيبويه - وإما وصف، وهو مثل الذي جاء في الآيتين الكريمتين، وإما اسم لما يتطهر به، قال الزمخشري: "...الطهور على وجهين في العربية: صفة، واسم غير صفة، فالصفة قولك: ماء طهور، كقولك: طاهر، والاسم قولك لما يتطهر به: طهور، كالوَضُوء والوَقُود، لما يُتَوَضَّأُ به وتوقد به النار، وقولهم: تطهرت طهوراً حسناً، كقولك: وضوءاً حسناً، ذكره سيبويه، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم، لا صلاة إلا بطهور، أي طهارة"⁴، وقد ورد في القرآن الكريم - كما تقدم- وصفاً.

1 - ينظر الدر المصون : 205/1.

2 - سورة الفرقان : 25 / 48.

3 - سورة الإنسان : 21 / 76.

4 - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل : 284 / 3 .

وأما (القبول) فقد جاء في قوله تعالى في وصف مريم - عليها السلام- : ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾¹ ، فكلمة (قبول) في الآية الكريمة دالة على الحدث، كما دلت بعدها كلمة (نباتا) على الحدث، فهي من حيث الدلالة دلت على ما يدل عليه المصدر، وقد صرح بعض أهل العلم بأن (قبولاً) في الآية الكريمة مصدر، وقال بعضهم: " هو مصدر شاذ حتى حكي أنه لم يسمع غيره"²، وذهب بعض أهل التأويل إلى أن (قبولاً) في الآية الكريمة اسم ما يقبل به³، والقرائن في الآية الكريمة ترجح رأي من قالوا بأنه مصدر جاء على غير بنية الفعل المُصَدَّر (تقبل) إذ إن مصدر تَقَبَّلَ هو التقبل لا القبول، فالقبول مصدر (قبل)، والقرينة التي ترجح ذلك هي مجيء الجملة التي بعده منسوجة على نفس المنوال، وهي قول الله تعالى : ﴿وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾، إذ القول بأن نباتا -في الآية- اسم يبعد؛ إذ هي مصدر منصوب بـ (أنبتها)، وإن كانت من حيث البنية مصدرا لفعل آخر غير مصدر الفعل الناصب لها، إذ إن أنبت مصدره إنبات، ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه : إذا كان المراد معنى المصدر، وكان مسوقا للتوكيد كما قال معظم المفسرين والمعربين، فلماذا عدل القرآن عن مصدر الفعل المصريح به فلم يقل (فتقبلها ربهما بتقبل حسن)؟، والإجابة على هذا السؤال تتطلب تأنيا واستقراء للمقام، ذلك أن الآيات الكريمة تقص قصة امرأة نذرت لله ما في بطنها على أنه ذكراً، ليقوم بخدمة المسجد، وربما لو كانت تعلم أنها أنثى ما نذرت، إذ الأنثى لا تقوى على ما يقوى عليه الذكر من ملازمة المسجد، إذ قد يعوقها شيء من طبائع الخلقة كالحيض وما في حكمه، مما يحرم على الأنثى معه الصلاة، وقرب المسجد، لكنها نذرت ما في بطنها دون أن تعرف ماهيته، وطبيعته، ولذلك قالت حين عاينت مولودها: " رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ "4 وقالت : ﴿... وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ فجاء الرد الإلهي الكريم : ﴿ فتقبلها ربهما بقبول﴾ ، فجاء مثنياً للأُم، وللمولودة كلتيمهما، أمّا أم مريم فقالت حين نذرت : فتقبل مني؛ فكانت إجابة دعائها في (تقبلها ربهما)، وأما المولودة المباركة فقد

1 - سورة آل عمران : 3 / 37.

2 -غرائب القرآن ورغائب الفرقان: 2 / 150.

3 - تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): 1 / 251 .

4 - سورة آل عمران : 3 / 36.

حظيت بالقبول المبارك من الله، إذ خرق بها عادة قومها في تخصيصهم الذكور للتندر في مثل هذا، والله أعلم.

وقد ذهب بعض أهل التأويل إلى أن القرآن قد عبّر بالقبول؛ لأنّ لفظ التقبل "فيه نوع تكلف¹، وهذا القول يضعفه تعبير الآية نفسها بقوله تعالى: "فتقبلها" إذ لم يأت الفعل في الآية (فقبلها)، وهو بلفظه الذي أتى به في الآية لم يفد تكلفاً على خلاف الطبع كما ذهبوا، ومن هؤلاء الفخر الرازي، قال في مفاتيح الغيب: "لُفِظَ التَّقْبُلُ وَإِنْ أَفَادَ مَا ذَكَرْنَا إِلَّا أَنَّهُ يُفِيدُ نَوْعَ تَكْلُفٍ عَلَى خِلَافِ الطَّبْعِ، أَمَّا الْقُبُولُ فَإِنَّهُ يُفِيدُ مَعْنَى الْقَبُولِ عَلَى وَفْقِ الطَّبْعِ فَذَكَرَ التَّقْبُلَ لِيُفِيدَ الْجِدَّ وَالْمُبَالَغَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ الْقَبُولَ لِيُفِيدَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى خِلَافِ الطَّبْعِ، بَلْ عَلَى وَفْقِ الطَّبْعِ، وَهَذِهِ الْوُجُوهُ وَإِنْ كَانَتْ مُمْتَنِعَةً فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، إِلَّا أَنَّهُمَا تَدُلُّ مِنْ حَيْثُ الْإِسْتِعَارَةُ عَلَى حُصُولِ الْعِنَايَةِ الْعَظِيمَةِ فِي تَرْبِيَّتِهَا، وَهَذَا الْوَجْهُ مُنَاسِبٌ مَعْقُولٌ"²، فجعل الرازي من التقبل المفهوم من الفعل (تقبل) إفادة الجِدِّ والمبالغة، ثم جعل ما يفهم منه إذا ورد مصدراً تكلفاً على خلاف الطبع، مع أنّ المقام واحد، ففي كلام الرازي هنا نظر، والله أعلم بمراه.

وأما (الوقود) فقد جاء ذكره في القرآن الكريم، فقال تعالى في سورة البقرة: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾³.
قري (وقود) بالفتح، والضم⁴، ولأهل اللغة في القراءتين آراء، نختصرها فيما يلي:
أولاً: اللفظة على قراءة الضم مصدر، وعلى قراءة فتح الواو اسم لما يوقد به، هذا رأي بعض أهل اللغة والتأويل، ومنهم أبو حيان في البحر المحيط⁵.

¹ - ينظر غرائب القرآن للنيسابوري: 2/ 150.

² - مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: 8/ 205.

³ - سورة البقرة: 2/ 24.

⁴ - الجوهري على فتح الواو. وَقَرَأَ الْحَسَنُ بِاخْتِلَافٍ، وَمُجَاهِدٌ وَطَلْحَةُ وَأَبُو حَيَاةَ وَعَيْسَى بْنُ عَمَرَ الْهَمْدَانِيُّ بِضَمِّ الْوَاوِ. وَقَرَأَ عُبَيْدُ بْنُ عَمِيرٍ وَقَيْدَهَا عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ، ينظر البحر المحيط: 1/ 175.

⁵ - البحر المحيط في التفسير: 1/ 175.

ثانيا : من أهل اللغة من قال : إنَّها مصدر في القراءتين؛ الضم والفتح، إذ هو من المصادر التي جاءت على زنة فَعُولٍ، بفتح فاء الكلمة، وهذا ما يفهم من كلام سيبويه: إذ إنَّ الوُقُود من المصادر الخمسة التي ذكرها، ونص على أنَّها تأتي على زنة فَعُولٍ.

ثالثا: القول بأنَّها مصدر يستدعي تقدير حذف مضافٍ، إمَّا من الأول أي أصحاب توقيدها، وإمَّا من الثاني أي: يُوقِدُها إحراقُ الناس، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيِمَ المضافُ إليه مُقامَه¹؛ لأنَّ الناس والحجارة ليسوا نفس المصدر حقيقة، ويجوز اعتبار الناس والحجارة نفس المصدر على تأويل قصد المبالغة، كما في قولهم : " رجل رَضًا".

وجاءت كلمة الوُقُود مفتوحة الواو أيضًا في مواضع أخرى في الكتاب الحكيم، ففي سورة آل عمران قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ ﴾².

وقال - عزَّ من قائل - في سورة التحريم : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾³.

وجاء في سورة البروج قوله تعالى: ﴿ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾⁴، فقرأ كل هذا بالفتح والضم، وكانت الآراء فيه متعددة على الأوجه نفسها التي ذكرت في آية سورة البقرة.

ولا يخفى أنَّ في قصر المصادر الآتية في اللغة على زنة فَعُولٍ على خمسة أو ستة أو سبعة تضييق لموسع، ويقال : إنَّ نص سيبويه الذي ذكر يحتمل معه أنه لا يقصد الحصر، إذ لم يصرح صاحبه بذلك، وربما قصد ما اشتهر من هذه المصادر، وعرف، واطَّرد استعماله عند العرب، إذ نجد من أهل العلم من ينص على أنَّ بعض البنى التي جاءت على زنة فَعُولٍ مفتوحة الفاء مصادر، وأنَّهم يفهمون منها معنى الحدث، وهو بؤرة دلالة المصدر، فمن ذلك قراءة (لغوب) بفتح فاء الكلمة، فهي -وإن كانت شاذة - إلا أنَّها واردة على اللسان العربي،

1 - الدر المصون : 1 / 205.

2 - سورة آل عمران : 3 / 10.

3 - سورة التحريم : 66 / 6.

4 - سورة البروج : 85 / 5.

ويعززها قراءة: ﴿ دَعَا هُنَالِكَ ثَبُورًا ﴾¹ بفتح الثاء، وقراءة ﴿ دَحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴾²، وقراءة: ﴿ إِنَّمَا النَّسُوءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾³ فهي مصادر على فَعُول مفتوحة الفاء، وفي غير القرآن نجد ألفاظا كثيرة لا تنكر على عربي، وقد قصد بها المصدر، وجاءت على فَعُول بفتح الفاء، مثل (سَحُور) و(قَطُور) و(عَسُول)، إذ تأتي أسماء، وتأتي مصادر، وما حكاه أبو عبيدة عن يونس: "مضيت على الأمر مَضُوءًا"⁴، بفتح الميم، وجعلها على وزن فَعُول، وقد أريد بها التأكيد للفعل بمصدره، بجعله مفعولا مطلقا، إلى غير ذلك من الأمثلة التي تقدح في حصر المصادر التي تأتي على وزن فَعُول في خمسة أو سبعة.

وقد ذهب بعض المحدثين إلى أن فَعُولاً أصل في المصدر، منقولة إلى صيغ المبالغة لتدل على الكثرة في الفعل، وأنه لما كان أصلها المصدر، وكانت دلالة المصدر الأصلية منصرفة إلى الحدث، كان نقلها إلى الوصف مبالغة؛ لأن أصل دلالتها - وهو المصدرية - دال على ثبوت الصفة ورسوخها.⁵

المحور الثاني: فَعُول بمعنى الاسم:

ذهب بعض أهل اللغة إلى أن ما جاء من المصادر المتقدمة على وزن فَعُول هو اسم، وليس مصدراً - ما دام مفتوح الفاء-، وبناء عليه يكون ما تقدم ذكره من مصادر مندرجا عند هؤلاء تحت الأسماء، فالوقود عند هؤلاء اسم لما يوقد به من الحطب، ومثله بقية المصادر سابقة الذكر، ورأيهم مرجوح من جهتين؛ الأولى: وضوح الدلالة على الحدث في نظائره التي مثل

¹ - سورة الفرقان : 25 / 13، قرأ عمر بن محمد «ثبورا» بفتح الثاء، ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: 9 / 434، وينظر أيضا الدر المصون: 8 / 462.

² - سورة الصافات : 37 / 9، قرأ السلمي وابن أبي عبلة والطبراني عن رجاله عن أبي جعفر «دحورا» بفتح الدال، ينظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 2 / 219، وينظر أيضا الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: 627.

³ - سورة التوبة : 9 / 37، قرأ مجاهد والسلمي وطلحة أيضاً: «النسوء» بزنة فَعُول بفتح الفاء، وهو التأخير، ينظر الدر المصون: 6 / 47.

⁴ - إصلاح المنطق: 236.

⁵ - صيغ المبالغة في التعبير القرآني: 154.

صِيغَةُ فَعُولٍ ، وَاسْتِعْمَالُهَا الدَّلَالِيَّةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

(القَبُول و الطَّهْر- حين تأتي بمعنى الطهارة- والوضوء...إلخ)، والثانية : أن ما عليه جمهور النحاة هو أن هذه الألفاظ مصادر في العربية، وورود السياقات اللغوية الفصيحة التي تقع فيها هذه الألفاظ مفعولا مطلقا، يبتغي من ورائه توكيد العامل، مما يدل على أنه تكرر للحدث المفهوم من عامله، أي أن دلالة الحدث كامنة فيه، وهي الدلالة الأصلية التي ترتجى من المصادر لا من الأسماء.

وتكثر السياقات التي تأتي فيها الألفاظ على وزن (فَعُول) ويكون المراد بها الاسم، كقولهم لما يأكله الصائم استعدادا لصومه (السَّخُور) "وَضِعَ اسْمًا لِمَا يُؤْكَلُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ"¹، ومثله "الْبَخُور، والدَّرُور، والسَّفُوف: مَا يُسْتَفُّ، والسَّعُوط، والسَّنُون... والقَطُور، والسَّجُور، والغَسُول: الْمَاءُ الَّذِي يُغْتَسَلُ بِهِ، واللَّبُوس: مَا يُلبَسُ... والقَرُور: الْمَاءُ الْبَارِدُ يُغْتَسَلُ بِهِ ... وَهُوَ الْبَرُود، والسَّدُوس: الطَّيْلَسَان...، والوَضُوح: الْمَاءُ الَّذِي يَكُونُ فِي الدَّلْوِ بِالنِّصْفِ، والعَلُوق: مَا يَلْقَى بِالْإِنْسَانِ"² ، وغير ذلك من الأسماء التي ترد في اللغة على زنة فَعُول كثير.

ووردت في القرآن الكريم ألفاظ على زنة فَعُول، ودلالاتها دلالة الاسم، وهي كثيرة، فمن ذلك (الزبور) في قوله تعالى: ﴿ وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾³، وقال - عز من قائل -: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴾⁴.

وردت في سورة النساء وسورة الإسراء نكرة (زبورًا) على زنة (فَعُولًا) وفي الأنبياء معرفة (الزبور) على وزن (الفَعُول) قال الزمخشري: "يجوز أن يكون الزبور وزبور كالعباس وعباس، والفضل وفضل، وأن يريد: وأتينا داود بعض الزبور وهي الكتب، وأن يريد ما ذكر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الزبور، فسمى ذلك زبورًا؛ لأنه بعض الزبور، كما سعى بعض القرآن قرأنا"⁵، وأرى أن تعريف اللفظة في سورة الأنبياء ناسب المقام، فالحديث فيها عن النبوة والرسالات السماوية، فجاء الزبور معرفة، أي الزبور المنزل على داود عليه السلام، كما أن

1 - كتاب العين: 3 / 136.

2 - ينظر إصلاح المنطق : 1 / 236 .

3 - سورة النساء : 4 / 163، وسورة الإسراء : 17 / 55.

4 - سورة الأنبياء : 21 / 105.

5 - الكشاف : 2 / 673.

التنكير في هذا الموضوع يحدث اللبس، إذ لا ذكر فيه لداؤد عليه السلام تنقيد الدلالة به، لذا جاء معرفاً، أمّا في آيتي النساء والإسراء فقد ذكر فيهما داؤد قبل قوله تعالى (زبوراً) فتبين أنّ الكتاب المرسل إليه هو المعنيُّ، ولا يخفى ملاءمة التنكير في الإسراء والنساء لفواصل الآيات الكريّمات، والله أعلم.

وذهب بعضهم إلى أنّ (الزبور) فَعُول بمعنى مفعول، ومن هؤلاء أبو هلال العسكري قال: " أصل الزَّبْر الكَتْبُ في الحَجَر، ثم كثر حتى جعل كل كتابة زبراً، يقال: زبرت الكتاب كتبته، وزبرته قرأته، والزبور فَعُول، بمعنى مفعول، أي: هو مزبور، كما قيل: ركوبة وحلوبة"¹، وقد أدى - بأبي هلال العسكري ومن وافقه إلى القول بهذا - النظرُ إلى الأصل الاشتقائي للاسم من الفعل الثلاثي (زبر) فقال هو بمعنى مفعول، أي مزبور بمعنى مكتوب، ومعلوم أنه في الآيات مقيد بالدلالة على الكتاب المرسل لنبي الله داؤد عليه السلام، ولذا فمعنى الاسم في واضح، وإن كان الكلام في أصل اللفظة - قبل أن تصير اسماً يعرف به ذلك الكتاب - ليس منكرًا.

ومما جاء على فَعُول في القرآن، وهو اسم (ذَنُوب)، قال تعالى: ﴿ فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُنُوبًا مِثْلَ ذُنُوبِ أَصْحَابِهِمْ فَلَا يَسْتَعْجِلُونَ ﴾²، وأصل الذنوب في لغة العرب الدلو³، وقيل: الذنوب: " الفرس الطويل الذنب، ... واستعير للنصيب، كما استعير له السّجل"⁴، وهو في الحالين لا ينفصم عن الاسم؛ إذ هو على القول بأنّ معناه النصيب اسم معنى على وزن (فَعُول)، وهو اسم عين إذا كان بمعنى الفرس أو غيره من الذوات المجسمة المحسوسة.

ومما جاء على زنة فَعُول (صَعُود) في قوله تعالى: ﴿ سَأُهِقُهُ صَعُودًا ﴾⁵، وقد نقل كثير من المفسرين عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنّه قال: إنّ الصعود اسم جبل في جهنم، وأورد بعضهم حديثاً شريفاً في ذلك قال: " روى دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد، عن النبيّ - صلى الله عليه وسلم - قال في قوله تعالى: (سَأُهِقُهُ صَعُودًا) قال: "جبلٌ من نارٍ يُكَلَّفُ أن

1 - الوجوه والنظائر: 240 .

2 - سورة الذاريات: 51 / 59.

3 - معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسنّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران): 2/180.

4 - المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني: 331.

5 - سورة المدثر: 74 / 17.

صِيغَةُ فَعُولٍ، وَاسْتِعْمَالُهَا الدَّلَالِيَّةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

يصعدُهُ، فإذا وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ ذَابَتْ، وإذا رَفَعَهَا عَادَتْ، وإذا وَضَعَ رِجْلَهُ عَلَيْهِ ذَابَتْ، فإذا رَفَعَهَا عَادَتْ، يصعدُ سَبْعِينَ خَرِيْفًا، ثم هَوَى مِثْلَهَا كَذَلِكَ¹، ثم ذَكَرَ أَنَّ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ مَنْ يَجْعَلُهُ حَدِيثًا صَحِيحَ الْإِسْنَادِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهْبَعَةَ عَنْ دِرَّاجٍ²، إِلَّا أَنَّ ظَاهِرَ الْكَلَامِ الْمُنْسُوبِ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي تَنْوِيرِ الْمُقْبَّاسِ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَعَلَهُ مُصَدَّرًا، حَيْثُ جَاءَ فِي تَنْوِيرِ الْمُقْبَّاسِ: "سَأَرْهَقُهُ صَعُودًا: سَأَكْلِفُهُ الصَّعُودَ عَلَى جَبَلٍ أَمْلَسَ فِي النَّارِ مِنَ الصَّخْرَةِ كَلِمًا وَضَعَ يَدَهُ ذَابَ ثُمَّ عَادَ كَمَا كَانَ وَيُقَالُ مِنْ نُحَّاسٍ يَجْذِبُ مَنْ أَمَامَهُ وَيَضْرِبُ مِنْ خَلْفِهِ"³، فَقَوْلُهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - سَأَكْلِفُهُ الصَّعُودَ يَشِيءُ بِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَزْكِي مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَاحِثُ فِي الْمَحْوَرِ الْأَوَّلِ مِنْ أَنَّ قِصْرَ الْمَصَادِرِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى فَعُولٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى سَبْعَةِ فَقَطْ تَضْيِيقَ لِمَوْسَعٍ.

ومما جاء على فَعُولٍ فِي الْقُرْآنِ وَهُوَ اسْمُ قَوْلِهِ تَعَالَى: "وَعَلَّمْنَاهُ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُخْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ"⁴، وَقَدْ أَوْلَاهَا مَعْظَمُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ عَلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى الدَّرُوعِ وَلِبَاسِ الْحَرْبِ وَالْعَاصِفَةِ الْقَوِيَّةِ⁵، وَجَعَلَهَا بَعْضُهُمْ تَعْنِي كُلَّ مَا يَلْبَسُ مِنْ ثِيَابٍ وَدَرَعٍ⁶.
ومما جاء على وزن فَعُولٍ اسْمًا فِي الْقُرْآنِ (السَّمُومُ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ﴾⁷، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ اللَّهُ عَلَيْنَا وَوَقَانَا عَذَابَ السَّمُومِ﴾⁸، فَدَلَّ فِي الْأَوَّلِيِّ عَلَى أَصْلِ الْمَادَّةِ الَّتِي خُلِقَ مِنْهَا الْجِنُّ، وَفِي الثَّانِيَةِ عَلَى جَهَنَّمَ، وَالدَّلَالَتَانِ دَلَّالَتَا اسْمٍ.

1 - روائع التفسير (الجامع لتفسير الإمام ابن رجب الحنبلي): 506 / 2.

2 - روائع التفسير (الجامع لتفسير الإمام ابن رجب الحنبلي): 506 / 2.

3 - تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: 492.

4 - سورة الأنبياء: 80 / 21.

5 - ينظر تذكرة الأريب في تفسير الغريب (غريب القرآن الكريم): 240.

6 - اللباب في علوم الكتاب: 2 / 21، و الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: 1 / 341.

7 - سورة الحجر: 15 / 27.

8 - سورة الطور: 52 / 27.

وجاء في القرآن أيضا وزن (فَعُولَة) اسما في القرآن الكريم، ومن ذلك (بعوضة) و(حمولة)، قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾¹، جاء في تفسير السمعاني: " والبعوض: صَعَارُ الْبَقِّ، سميت بعوضة لِأَنَّهَا بَعِضُ الْبِقِ"².

ومما جاء على وزن فَعُولَة اسما (حمولة) في قول الله تعالى: ﴿ وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَسًا ﴾³ قال مجاهد: " الْحَمُولَةُ: مَا قَدَّ حَمَلَ مِنَ الْإِبِلِ"⁴، ومثله ما جاء في تفسير ابن أبي حاتم⁵، وجاء في تفسير عبد الرزاق: " «الْحَمُولَةُ مَا حُمِلَ عَلَيْهِ مِنْهَا»⁶ أي: من الأنعام، ومثله ما قاله الأخفش⁷، فحمولة هنا على وزن فَعُولَة، دالة دلالة الاسم.

وقرئ قوله تعالى: ﴿ وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴾⁸: رَكُوبُهُمْ بالتاء، فقال قوم: هي فَعُولَة بمعنى مفعولة" أي "ركوبة بمعنى مركوبة" فجعلوها وصفا، وقال آخرون: هي اسم جمع، وردَّ بأنه ليس من أبنية أسماء الجموع صيغة فَعُولَة⁹، وعليه فالأصح أن يقال: هي مفرد، وهي وصف بمعنى مفعولة، كما قيل: في قراءة (ركوبهم) إنَّهَا: فَعُول بمعنى مفعول، أي: مركوبهم، والله أعلم.

المحور الثالث: (فَعُول) عَلَمًا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ:

جاء في القرآن الكريم من الأعلام ما وازن (فَعُولًا)، فمن ذلك: ثمود، إذ ورد هذا اللفظ في خمسة وعشرين موضعا في القرآن الكريم للدلالة على تلك القبيلة الطاغية التي كذبت نبي الله صالحا - عليه السلام- "وتمود: قبيلة، أبوهم ثمود بن غائر بن إرم بن سام بن

1 - سورة البقرة: 26 / 2 .

2 - تفسير القرآن - للسمعاني: 61 / 1.

3 - سورة الأنعام: 142 / 6 .

4 - تفسير مجاهد: 330.

5 - ينظر تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم: 1400 / 5.

6 - تفسير عبد الرزاق: 68 / 2 .

7 - معاني القرآن للأخفش: 314 / 1.

8 - سورة يس: 72 / 36 .

9 - ينظر البحر المحيط: 82 / 9 .

صِيغَةُ فَعُولٍ ، وَاسْتِعْمَالُهَا الدَّلَالِيَّةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

نوح، وكانت مساكنهم: الحجر، بين الحجاز والشام، إلى وادي القرى، وما حوله"¹، فثمود بذلك إما علم على شخص، هو جدهم الذي إليه ينسبون، وإما علم على هذه القبيلة كلها، وقد نقل الزجاج في إعراب القرآن أن بعضهم لم يجعله علماً، وإنما جعله اسماً للحي، فصرفه، ولم يمنعه، لامتناع علة المعنى فيه، وهي العلمية؛ قال الزجاج: " وثمود لم ينصرف لأنه اسم قبيلة، ومن جعله اسماً للحيّ صرفه"².

كما جاء في الكتاب الحكيم قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾³، وفي الآية (يغوث ويعوق) وقد جعلهما معظم أهل العربية على وزن الفعل، ولذلك منعوا من الصرف باعتبار العلمين عربيين لا عجميين. فمنعنا من الصرف للعلمية ووزن الفعل، فهما - على ذلك - يوازنان (يفعل)، وذهب بعضهم إلى عجمة العلمين، وهو - مع ذلك - يمنعهما من الصرف لكن للعلمية والعجمة.

وقد قرئ بصرفهما، قال القيسي: " وقد قرأ الأعمش بصرفهما وذلك بعيد، كأنه جعلهما نكرتين وهذا لا معنى له إذ ليس كل صنم اسمه يَغُوث ويعوق وإنما هما اسمان لصنمين معلومين مخصوصين، فلا وجه لتنكيرهما"⁴.

والحقيقة أنّ قراءة التنوين أو الصرف يمكن أن تخرج على غير وجه، كأن يقال مثلاً: إنها للتناسب، ذلك أنّ ما قبلها منون، وهو (ولا تذرن وداً ولا سواعا) وما بعدهما منون (ونسرا)، وقد كانوا ينونون ما لا ينصرف للتناسب، وفي ذلك قال ابن مالك:

ولا يضطراراً أو تناسبٍ صُرْفٌ *** ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

وقد قرأ بعضهم قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾⁵ (سلاسلًا) بالتنوين لتناسب أغلالا وسعيرا، أو يخرج مثلاً على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف، وهي لغة حكاها

¹ - الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه - مكي بن أبي طالب القيسي: 4 / 2426.

² - معاني القرآن وإعرابه للزجاج (المتوفى: 311هـ): 3 / 59.

³ - سورة نوح: 71 / 23.

⁴ - مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي: 2 / 761.

⁵ - سورة الإنسان: 4 / 76.

الكسائي، إلا أنّ بعض من حاول تخريج قراءة التنوين هنا خرجها على أنّ (يغوث ويعوق) على بناء فَعُول، فلم تجتمع فيهما العلة اللفظية (وهي بناء الفعل) إلى جانب العَلَمِيَّة (وهي العلة المعنوية)، ولذلك صرف؛ إذ كان الاسم بعلة واحدة هي العَلَمِيَّة، وقد أورد أبو حيان وغيره أنّ صاحب اللوامح قد جعلهما على زنة فَعُول : قال: " وَقَرَأَ الْأَشْهَبُ: وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا يَتَنَوِيهِمَا. قَالَ صَاحِبُ اللَّوَامِحِ: جَعَلَهُمَا (فَعُول). فَلِذَلِكَ صَرَفَهُمَا. فَأَمَّا فِي الْعَامَّةِ فَإِنَّهُمَا صِغَتَانِ مِنَ الْغُوثِ وَالْعَوْقِ بِفِعْلِ مِثُّمَا، وَهُمَا مَعْرِفَتَانِ، فَلِذَلِكَ مُنِعَ الصَّرْفُ لِاجْتِمَاعِ الْفِعْلَيْنِ اللَّذَيْنِ هُمَا تَعْرِيفٌ وَمُشَابَهَةٌ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ"¹، وقد استبعد أبو حيان أن يكونا على وزن (فَعُول) لأنّ مادة (يغث) و(يعق) مفقودتان في العربية، وقد يقال: إنّ هذين العلمين ليس أصلهما عربيا، ويرد بأن يقال: لو كانا أعجميين لمنعا الصرف للعلمية والعجمة، وإنّما الكلام هنا على صرفهما، إذ فسر بأنهما ليسا على وزن (يَفْعُل) وخلاصة القول: إنّ (يغوث) و(يعوق) علمان يمنعان من الصرف للعلمية ووزن الفعل عند من جعل أصلهما عربيا، وللعلمية والعجمة عند من جعل الأصل أعجميا، ومن قرأهما بالتنوين خرجت قراءته على أنّه نَوْنٌ للتناسب، أو جرى على لغة من يصرف الممنوع من الصرف، أما تخريج ذلك على أن اللفظين نكرتان فمردود بأنّ التعريف واضح فيهما، وثابت من جهة تحديد مساهما تحديداً مطلقاً، إذ ليس كل صنم عندهم يغوث أو يعوق.

وأما تخريجه على أنّ اللفظين علمان عربيان لكنهما جاءا على وزن فَعُول لا على وزن يفعل فرده أبو حيان بأنّ المادة التي تكون فيها الياء فاء للكلمة والغين عينا لها والثاء لاما منعمة في العربية، وكذلك التي تكون فاؤها ياء وعينها عينا ولامها قافا، هذا خلاصة رأي أبي حيان، إلا أنّ هذا الرأي نفسه مردود أيضا بأن يقال: إنّهُ جعل من وجود المادة اللغوية في الكلمات العربية أصلا في الأعلام، وذلك إن كان يصح في الأعلام المنقولة، فهو لا يعمم على الأعلام المرتجلة، إذ الأعلام المرتجلة هي التي استخدمت أعلاما من أول مرة، ولا يمنع مانع عقلي من أن يتمخض الإطلاق الأول للعلم عن مادة ليست موجودة في اللغة، تشكل حروفها اسما يعين مسماه تعيينا مطلقا، وعليه فإنّ كلام الرازي - صاحب اللوامح - يقبل من هذه الجهة،

¹ - البحر المحيط : 10 / 286 .

صِيغَةُ فَعُولٍ، وَاسْتِعْمَالُهَا الدَّلَالِيَّةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

ولا يستبعد أن يكون يغيوث ويعوق على زنة فَعُولٍ، بحجة أن المادة ليست موجودة، إذ قد يكون هذان علمين مرتجلين، استخدما من أول استخدام للعلمية فلم يوافقا مادة مستخدمة، والله أعلم.

ولقد حوت الأسماء الحسنى غير اسمٍ يوازن فَعُولًا، فمن ذلك الرؤوف، والغفور والودود، والشكور، والعَفُو، وهذه الأسماء العظيمة أعلام على الذات العلية، ولا يخفى ما بهذه الأعلام العلية من معاني الوصف، فالرؤوف مثلا فَعُولٌ بمعنى فاعل، والغفور مثله، والشكور "هُوَ الَّذِي يَزُكُّو عِنْدَهُ الْقَلِيلُ مِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ فَيُضَاعَفُ لَهُمْ الْجَزَاءُ"¹ والعفو المتجاوز عن الذنب، الذي يترك العقاب عليه، وهذه الأعلام كلها - بحسب الاصطلاح النحوي² - أعلام منقولة عن الوصف أو أبنية المبالغة، لتعبّر عن الكثرة في الحدث، وتطمئن عباده بتمكّن الصفة، فيعبدونه رغبا في استحقاقها منه، وطمعا في أن يكونوا من أهل المثوبة بها.

وإن كان المرء - بعيدا عن الاصطلاح النحوي - يجد أريحية في أن يقول: إن هذه الأعلام هي الأصل - إذ دلت على القديم قدما مطلقًا - وأتمها نقلت من هذه الدلالة العلمية إلى الصفة، فجاز أن يوصف بها غير الله سبحانه إذا كانت مجردة من (أل)، أما إذا أطلقت دونما قيد، وكانت معرفة بأل فلا تنصرف دلالتها إلا إلى الله عزّ وجلّ.

المحور الرابع: فَعُولٌ بمعنى فاعل:

يصاغ وزن فعول بمعنى فاعل للدلالة على المبالغة، قال سيبويه: "وأجروا اسمَ الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مُجْرَاهُ إِذَا كَانَ عَلَى بِنَاءِ فَاعِلٍ، لِأَنَّهُ يَرِيدُ بِهِ مَا أَرَادَ بِفَاعِلٍ مِنْ إِيقَاعِ الْفِعْلِ، إِلَّا أَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يُحَدِّثَ عَنِ الْمَبَالِغَةِ. فَمَا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ هَذَا الْمَعْنَى: فَعُولٌ، وَفَعَالٌ وَمُفْعَالٌ، وَفَعِلٌ. وَقَدْ جَاءَ: فَعِيلٌ كَرَحِيمٍ وَعَلِيمٌ..."³.

¹ - النهاية في غريب الحديث والأثر: 2 / 493.

² - أعني بالاصطلاح النحوي هنا الاصطلاح على تقسيم العلم إلى مرتجل ومنقول، فالمرتجل ما كان أول استخدامه علما، والمنقول ما استخدم للدلالة على غير العلم كالمشتقات، ثم نقل بعد ذلك، فسمي به، وصار علما، قال ابن مالك - رحمه الله -: ومنه منقول كفضل وأسد **** وذو ارتجال كسعاد وأدد.

³ - كتاب سيبويه: 1 / 110.

وأعني بالمبالغة هنا الكثرة، لا على إطلاقها، وإنما الكثرة في الحدث المستفاد من مصدر هذه الصيغة، ولذا كانت هذه الصيغة التي قصد من ورائها المبالغة دالة على القلة أحياناً، وذلك إذا كان الحدث المفهوم من مصدرها دالاً على القلة، كما في قولهم: " نَاقَةٌ عَزُوزٌ: قَلِيلَةٌ اللَّبَنِ، وَ شَاةٌ جَدُودٌ: قَلِيلَةٌ الدَّرِّ، وَأَمْرَأَةٌ نَزُورٌ قَلِيلَةُ الْوَلَدِ"¹، فدلالة موازنات فِعُولٌ هنا تتجه بجانب من جانبها إلى إفادة القلة، وبجانب آخر إلى إفادة الكثرة، أما إفادة القلة فأتية من أَنَّ الأفعال (عَزَّ وَجَدَّ وَنَزَرَ) دالة على القلة دلالة معجمية، وهي الدلالة الأصلية الأولى للجذر اللغوي، وأما جانب الكثرة والمبالغة فأت من تحول الصيغة من فاعل إلى فِعُولٌ، وفِعُولٌ أصل دلالتها المصدر - كما تقدم-، والمصدر متفرغ للدلالة على الحدث فقط، فهو أصق بالثبوت، ومن هنا كان نقل الصيغة إلى فِعُولٌ بقصد الوصف استدعاءً للثبوت المستفاد من المصدر، ولذا كان معنى قولنا: " نَاقَةٌ عَزُوزٌ" أي متمكنة وثابتة في قلة در اللبن، فقولي متمكنة وثابتة (جهة إدراك الكثرة والمبالغة) وقولي: (قلة در اللبن) جهة القلة المستفادة من الدلالة المعجمية للجذر اللغوي (ع - ز - ز)، ومثل هذا يقال في قولهم: امرأة نزور، وشاة جدود.

ويغلب في صياغة (فِعُولٌ) أن تأتي من الفعل الثلاثي المجرد²، مثل (شكور) من (شكر) و (غفور) من (غفر) و (صبور) من (صبر)، ويقل إتيان (فِعُولٌ) من الفعل الثلاثي المزيد، وقد حصر ابن خالويه ما يأتي على فِعُولٌ من أفْعَلٌ (الثلاثي المزيد بالهمزة) في العربية كلها في أربع كلمات قال: " ليس في كلام العرب أفْعَلٌ فهو فِعُولٌ إلا ثلاثة أحرف: أنتجت الناقة فهي نَتُوجٌ، وأشصتُ فهي شَصُوصٌ: قل لبنها، ومنه الشصا صاء؛ أي الجذب والقحط، وأعقتُ الفرس فهي عقوق، أي حملت، وحرف رابع قد ذكرته بعد³، وقد زاد في موضع من الكتاب نفسه: " أخفدت الناقة فهي خفود"⁴.

والباحث هنا يقر قلة ما جاء من مزيد الثلاثي على وزن فِعُولٌ للمبالغة إذا ما قورن بما جاء على وزنها من الثلاثي المجرد، لكنه لا يقر محاولة حصر ذلك في أربعة أحرف أو ثلاثة،

1 - فقه اللغة وسر العربية: 50 .

2 - ينظر شرح الشافية: 1 / 115 .

3 - ليس في كلام العرب: 117 .

4 - نفسه: 309 .

صِيغَةُ فَعُولٍ، وَاسْتِعْمَالُهَا الدَّلَالِيَّةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

إذ قد يغفل من يقرر ذلك عن شيء في اللغة من نظائره فيضيق بحصره موسعاً، وما كان صنيع ابن خالويه نفسه إلا مؤكداً لذلك، حيث أقر في أول الكتاب أنها لا تأتي إلا في ثلاثة أحرف ثم رجع وزاد موضعاً رابعاً بدا له بعد ذلك.

وبنية الفاعل هي الأصل؛ ولذلك كانت فَعُولٌ بمعنى فاعل أكثر في اللغة من فَعُولٍ بمعنى مفعول، فالتى بمعنى مفعول فرع، والتي بمعنى فاعل أصل¹.

وتكثر صياغة فعول من الفعل المتعدي، حتى كان ذلك قياسياً فيها، ويقال إتيانها من الفعل اللازم، حتى حصره النحاة في السماع.

وتأتي فَعُولٌ بمعنى فاعل كثيراً في اللسان العربي، فمن ذلك: صبور وشكور، وحنون، وعطوف، وعجوز...إلخ، وقد نص أكثر الأقدمين على أن فَعُولًا حين تأتي بمعنى فاعل يستوي فيها التذكير والتأنيث، فنقول: رجل صبور وشكور، وامرأة صبور وشكور ونحو ذلك بغير هاء؛ لأنه عدل عن فاعل إلى فَعُولٍ².

وقد ورد فَعُولٌ بمعنى فاعل في القرآن الكريم، فمن ذلك (بَغِيًّا) في قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا﴾³، وقد كان هذا الموضع في القرآن الكريم موضع نقاش وتأمل عند علماء اللغة الأوائل، وليس أدل على ذلك مما أورده أبو جعفر النحاس عن المازني إذ يقول: "وحضرت يوماً آخر، وقد اجتمع جماعة من نحوي الكوفة، فقال لي الواصل: يا مازني! هات مسألة؛ فقلت: ما تقولون في قول الله جل وعز { وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا } لِمَ لَمْ يَقُلْ: ((بَغِيَّةً)) وهي صفة لمؤنث؟ فأجابوا بجوابات ليست بمرضية، فقال لي الواصل: هات الجواب؟ فقلت: يا أمير المؤمنين! لو كانت بغي على تقدير فعيل بمعنى فاعلة لحقها الهاء مثل كريمة وظريفة، وإنما تحذف الهاء إذا كانت بمعنى مفعولة نحو: امرأة قتيل، وكف خضيب، وتقدير بغي ها هنا ليس بفعيل، إنما هو فَعُولٌ، وفَعُولٌ لا يلحقه الهاء في وصف التأنيث، نحو امرأة شكور، وبئر شطون،

1 - ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 3 / 1354.

2 - إسفار الفصيح: 1 / 191.

3 - سورة مريم: 19 / 28.

إذا كانت بعيدة الرشاء، وتقدير بغي بَعُوِّي، قلبت الواو ياءً ثم أدغمت الياء في الياء نحو سيدي وميت؛ فاستحسن الجواب¹.

وأورد السمين الحلبي أن الزمخشري نقل عن أبي الفتح أنها موازن: فعيل، وأنها "لو كانت فَعُولًا لقليل: بَعُو، كما يقال: فلان نَهُوٌّ عن المنكر"²، وهو قياس لها على الشاذ في بابه، فهو قولهم: فلان نهو عن المنكر شاذ في بابه³، وهو مردود من هذا الجانب- أي من جانب جعل الشاذ في بابه أصلا- ولو كانت فعिला كما ذهب أبو الفتح لكان لا بد من التاء، إذ هي بمعنى فاعلة، وقد دافع بعض أصحاب هذا الرأي بأن امتناع التاء هنا مردده إلى أنّ الصفة هنا خاصة بالإناث، فكما يقال: طالق وحائض يقال أيضًا: بغي.

وذهب العكبري في التبيان إلى أنّ بعض من قالوا بأنها فعيل بمعنى فاعل فسروا عدم اتصالها بالتاء بإفادة المبالغة⁴، وإلى هذه العلة نفسها ذهب الشيخ زكريا الأنصاري في إعراب القرآن⁵، وهو رأي يرده أنّ الكلمات العربية التي على وزن فعيل وقصد بها المبالغة لا يمتنع اتصالها بالتاء، أو بلفظ آخر: اتصالها بالتاء لا يترتب عليه نفي قصد المبالغة.

والأرجح قول من ذهب إلى أنّها على وزن فَعُول؛ لما عرف من أصول بنية الكلمات العربية من أنّ الكلمة التي اجتمعت فيها الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون تقلب فيها الواو ياء وتدغم في الياء، ومن أنّ فَعُولًا إذا كانت بمعنى فاعل فلا حاجة للياء في مؤنثها، إذ يقال: امرأة صبور ولعوب دون تاء فيهما، فكذلك في بغي.

وقد جاءت ألفاظ كثيرة في القرآن الكريم على وزن فَعُول، وقال أهل التأويل فيها إن القصد منها المبالغة في الصفة، وقد حاول الدكتور محمد عبد الخالق عزيمة جمع ما جاء من ذلك في القرآن الكريم فقال: "ما جاء من (فعول) للمبالغة: بغيًا، جهولًا، جزوعًا، حصورًا،

1 - عمدة الكتاب: 53 .

2 - ينظر الدر المصون: 7 / 578.

3 - ينظر مثلًا شذا العرف في فن الصرف: 74.

4 - التبيان في إعراب القرآن: 2 / 869.

5 - ينظر إعراب القرآن العظيم - زكريا الأنصاري: 382.

صِيغَةُ فَعُولٍ ، وَاسْتِعْمَالُهَا الدَّلَالِيَّةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

خذولًا، ذلول، لرءوف، زهوفًا، شكور، طهورًا، ظلوم، عبوسًا، عجولًا، لعفو، الغرور، غفورًا، فخور. قنوطًا. قنوط. كفور. لكنود. منوعًا. نصحًا. ودود. هلوغًا. فيؤوس¹.

ويُزاد على ما ذكره الدكتور عضيمة ما اختلف فيه أهل العلم فقال بعضهم : هو على وزن فَعُولٍ، وقال آخرون : بل على غير هذا الوزن، ومن ذلك : (عصيا) في قول الله تعالى: ﴿ وَبَرًّا بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا ﴾² وقوله عز وجل: ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا ﴾³، قال أبو حيان: " أَيْ عَاصِيًا كَثِيرَ الْعِصْيَانِ، وَأَصْلُهُ عَصُوِيٌّ فَعُولٌ لِلْمُبَالَغَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فَعِيلًا وَهِيَ مِنْ صَبَغِ الْمُبَالَغَةِ"⁴، وإلى ذلك ذهب ابن عادل الدمشقي صاحب اللباب⁵، والألوسي في روح المعاني⁶، وغيرهم.

وعلى القول بأنه على وزن فَعُولٍ - وهو الراجح - يكون أصله (عَصُوِيًّا) ويكون ما حدث فيها مثل الذي حدث في (بغى) مما تبين سابقا، تبعا للأصول الصرفية المعروفة التي عبر عنها ابن مالك في الألفية بقوله:

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا
فِيَاءِ الْوَاوِ أَقْلَبَنَّ مُدْغِمًا وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا⁷

المحور الخامس: فَعُولٌ بمعنى مفعول:

ترد فَعُولٌ بمعنى مفعول في الكلام العربي، وتختلف الصيغة عن فَعُولٍ بمعنى فاعل في بعض الأحكام الصرفية كما اختلفت في الدلالة، فدللت التي بمعنى فاعل على إصاق الحدث المفهوم بفاعله، والتي بمعنى مفعول على إصاق الحدث بمفعوله، ووقوعه عليه.

1 - دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 5 / 7 .

2 - سورة مريم : 19 / 14 .

3 - سورة مريم : 19 / 44 .

4 - البحر المحيط : 246 / 7 .

5 - ينظر اللباب في علوم الكتاب: 27 / 13 .

6 - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: 393 / 8 .

7 - ينظر مثلا شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 114 / 4 .

وفِعُولُ بمعنى مفعول أقل في اللسان العربي من فَعُولُ بمعنى فاعل؛ لما تقدم من أن بنية الفاعل هي الأصل والمفعول فرع.

وقد جاءت فَعُولُ بمعنى مفعول في القرآن الكريم، ومن ذلك (ركوب) في قول الله تعالى : ﴿وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾¹، قال ابن عباس - رضي الله عنهما: " فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ : مِنْهَا مَا يَرْكَبُونَ"²، ففسرها بدلالة اسم المفعول، وبمثل ذلك فسرها السمعاني، فقال: " الرُّكُوبُ: مَا يُرَكَّبُ"³، وبالدلالة نفسها جاءت في تفسير يحيى بن سلام⁴، وتفسير مقاتل بن سليمان⁵، وبالدلالة نفسها فهمها الواحدي النيسابوري (ت 468)⁶، وفصّل الماوردي فقال: " الرُّكُوبُ بالضم مصدر ركب يركب ركوبًا ، والرُّكُوبُ بالفتح الدابة التي تصلح أن تركب"⁷، وهو التفصيل نفسه الذي نجده عند السابقين له، ومنهم الأُخفش الأوسط في معاني القرآن⁸.

ومما يستدعي النظر والتأمل تركيب الآية الكريمة، إذ دلّ سبحانه على ركوبهم الأنعام بصيغة (فِعُول) ودل على أكلهم لحمها بالفعل المضارع (فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ) ولم يقل (فَمِنْهَا يَرْكَبُونَ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ)، والتعبير بفِعُول هنا فيه دلالة على المبالغة والكثرة البينة في تدليل الله سبحانه الأنعام للآدميين، حتى إتها ركوبهم وهي صاغرة مطيعة رغم أنّ قوتها الجسمية تزيد عن قوتهم، أما الأكل فهم يأكلون منها بعد الذبح، وما في حكمه، وهو مقرون بزوال قوة الأنعام وإرادتها، فالركوب أثبت في بيان جهة التدليل المستفاد من قوله تعالى: ﴿ وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ ﴾،

¹ - سورة يس : 36 / 72. وَرَكُوبُهُمْ بِالْفَتْحِ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ الْأَعْرَجِ وَأَبِي عَمْرٍو وَالْعَامَّةِ، يَنْظُرُ تَفْسِيرُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ

: 10 / 3201.

² - تنوير المقباس: 373.

³ - تفسير القرآن للسمعاني: 4 / 388.

⁴ - تفسير يحيى بن سلام: 2 / 819.

⁵ - تفسير مقاتل بن سليمان: 3 / 585.

⁶ - ينظر الوسيط في تفسير القرآن المجيد - النيسابوري: 3 / 519.

⁷ - النكت والعيون: 5 / 32.

⁸ - ينظر معاني القرآن للأخفش: 2 / 489.

صِيغَةُ فَعُولٍ ، وَاسْتِعْمَالُهَا الدَّلَالِيَّةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

ويضاف إلى هذا أن ركوب الأنعام لم يكن منه بد للمخاطبين آنذاك، فهي وسيلة الركوب الوحيدة لهم، بينما الأكل فلهم في غيرها من النبات ما قد يسد مأربهم، ويذهب جوعهم.

وقد جاء في القرآن على وزن فِعُولٍ بمعنى مفعول كلمة (ذلول)، وردت في موضعين من الكتاب الحكيم، أولهما في سورة البقرة عند وصف بقرة بني إسرائيل، قال تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولَ... ﴾¹، والموضع الثاني في تذليله - سبحانه - الأرض للإنسان: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾²، والذلول في الآيتين الكريمتين وصف على وزن فِعُولٍ ومعنى مفعول، وهي تفيد المبالغة في الصفة المستفادة، "وقال أهل اللغة: الذلول في الدواب مثل الذليل في الناس، يقال: رجل ذليل، ودابة ذلول بينة الذل"³، والتعبير بذلول في الآية الكريمة دقيق جدا في التعبير عن القصد، وملاءمة المقام، وليس أدل على ذلك من مقارنته بالتعبير باسم المفعول (مذللة)، إذ إن قولنا (لا مذللة) تعني كون البقرة المقصودة وحشية خالصة، تخرج عن سيطرة الأدميين تماما، إذ النفي كان متوجها إلى مجرد اتصاف المفعول بالصفة، أما قوله تعالى: ﴿ لَا ذَلُولَ ﴾ فهو ينفى عنها التمكن في الذل بتقليب الأرض وسقي الحرث، ولكنها مذللة لأهلها، ليست بالصعبة الانقياد، وهذا عين ما فهمه المتقدمون، وقد جاء في تفسير ابن أبي حاتم قوله: " أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الطَّهْرَانِيُّ، فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ، أَنَّ أَبَا إِسْمَاعِيلَ بْنَ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ مَعْقِلٍ، أَنَّهُ سَمِعَ وَهْبًا يَقُولُ: «وَلَيْسَتْ بِذَلُولٍ وَلَا الصَّعْبَةَ»⁴.

وفي الآية الثانية جاء قوله تعالى (ذلولًا) ليبين وصفا في الأرض جبلها الله عليه، ذلك أنها بينة الذل للإنسان، لا تمتنع، وإن مجيء الأمر الإلهي بعدها بالمشي في مناكب الأرض لَيَبْتِئِي بشيء من طبيعة هذا التذليل الإلهي للأرض، إذ جعل للأجسام عليها وزنا يُمَكِّنُ من المشي وطلب الرزق، ولقد أثبتت العلوم الحديثة ذلك حين كشفت عن جاذبية الأرض للأجسام الموجودة عليها، وأنها بمقدار حكيم لا يعوق حركة الأجسام عليها، ذلك أن غيرها من الكواكب والأقمار

1 - سورة البقرة: 2 / 71 .

2 - سورة الملك: 67 / 15 .

3 - بحر العلوم: 1 / 90 .

4 - تفسير ابن أبي حاتم: 1 / 141 .

مما قلت الجاذبية فيه أو زادت يصعب عليه الانتقال، والسير لطلب الرزق، ولذا كان التعبير بذلول هنا في غاية الدقة على القصد، إذ إن غير الأرض من الكواكب مما قد يسار عليه، ويُمشى مذلل للإنسان بمقدار معين، لكنه ليس ذلولاً له كالأرض، ومن هنا كان التعبير بفعول أدق من التعبير باسم المفعول، وإن كانت فعولاً هنا بمعنى اسم المفعول: ذلك أن في فعول دلالة على تمكُّن الصفة وثبوتها في الموصوف، وفي اسم المفعول مجرد دلالة على اتصافه بالصفة، ووجودها فيه، وإن كان قليلاً غير متمكن، والله أعلم.

ومما جاء على فعول بمعنى مفعول في القرآن (رسول)، قال تعالى: ﴿ أَفَكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ ﴾¹، وقال - عز من قائل-: ﴿ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ ﴾²، وقال سبحانه: ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾³، ورسول في الآيات على وزن فَعُول، وهي بمعنى مفعول، أي: مُرْسَل، وذكر صاحب الكشاف أن الرسول تأتي بمعنى الرسالة⁴، واستشهد بقول الشاعر:

لقد كَذَّبَ الواشون ما فُهِتْ عندهم يسيرٍ ولا أُرْسَلْتُهُمْ برسول⁵

واختلف أهل التأويل في بعض البيئ التي وردت على وزن فَعُول في القرآن، فقال بعضهم: هي اسم، وقال آخرون: هي وصف بمعنى مفعول، فمن ذلك (لبوس) في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ ﴾⁶ إذ قال بعضهم: هو اسم بمعنى الدرع⁷، وقيل هو بمعنى مفعول، أي صنعة ملبوس⁸، وإن كان كلا الفريقين قد اتفقا على أن المقصود من اللبوس في الآية الدرع، ولكن اختلفا في طريق هذا الفهم؛ ذلك أن من قال إنها بمعنى الملبوس، وهو يعني

1 - سورة البقرة: 2 / 87 .

2 - سورة آل عمران: 3 / 81 .

3 - سورة التوبة: 9 / 128 .

4 - ينظر الكشاف: 3 / 304 .

5 - البيت من الطويل، وهو لكثير عزة.

6 - سورة الأنبياء: 21 / 80 .

7 - ينظر مثلاً تفسير القرآن للسمعاني: 3 / 396 .

8 - ينظر البحر المحيط: 7 / 456 .

في اللغة كل ما يلبس، فقد فهم منها الدروع بطريق القرائن والحال، إذ الكلام عن نبي الله داود، وعن صنعته، وهي الحدادة، ومن قال بأنها اسم بمعنى الدرع، لم يحتج قوله إلى قرائن الحال والسياق في إدراك القصد، ومثله أيضا قول بعضهم في (الزبور): هو بمعنى المفعول، وأنّ المزبور هو المكتوب¹، وقد تقدم تفصيل قول بعضهم بأنه اسم للكتاب المنزل على نبي الله داود -عليه السلام.

كما اختلف أهل التأويل في بعض الصيغ الموازنة لفعول في القرآن الكريم، فقال بعضهم: هي بمعنى فاعل، وقال بعضهم: بل بمعنى مفعول، ومن هذا اختلافهم حول (حضور) في قوله تعالى: ﴿ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا ﴾ إذ قال بعضهم: هو محول من (حاصر) للمبالغة، وقال آخرون: بل هو بمعنى مفعول، أي: محصورا²، جاء في تفسير الراغب الأصفهاني قوله: "والحضور: يُقال تارة في معنى المفعول، وتارة في معنى الفاعل، فيجوز أن يكون هو الذي حصر نفسه، ويجوز أن يقال حصره علمه وعقله"³.

الخاتمة

حاول البحث حصر الدلالات التي وردت في القرآن الكريم للكلمات التي جاءت على وزن (فَعُولٍ)، وانتهى إلى نتائج من أهمها ما يلي:

أولاً: إنّ النص على قصر المصادر الآتية في اللغة على زنة فَعُولٍ على خمسة أو ستة أو سبعة فيه تضييق لموسّع، ودلل على ذلك بجملة من الكلمات التي جاءت على زنة فَعُولٍ ، وكانت دلالتها دلالة المصدر، فمن ذلك قراءة (لغوب) بفتح فاء الكلمة، وقراءة: ﴿ دعوا هنالك ثبورا ﴾ بفتح الثاء، وقراءة ﴿ دَحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴾، وقراءة: ﴿ إِنَّمَا النِّسْوَةُ زِيَادَةٌ فِي الكُفْرِ ﴾ فهي مصادر على فَعُولٍ مفتوحة الفاء، وفي غير القرآن نجد ألفاظا كثيرة لا تنكر على عربي، وقد قصد بها المصدر، وجاءت على فَعُولٍ بفتح الفاء، مثل (سَحور) و(فَطور) و(غَسول)، إذ تأتي

¹ - ينظر التفسير الوسيط للواحيدي: 1 / 529 .

² - ينظر مثلاً الدر المصون: 3 / 158، والحضور هو الذي لا يأتي النساء، واختلف العلماء في سبب عدم إتيانه النساء على أربعة أقوال ذكرها جمال الدين بن الجوزي في زاد المسير: 1 / 279، 280.

³ - تفسير الراغب الأصفهاني: 2 / 537.

أسماء، وتأتي مصادر، وما حكاها أبو عبيدة عن يونس: "مضيت على الأمر مَضُوءًا"، بفتح الميم، وجعلها على وزن فَعُول، وقد أريد بها التأكيد للفعل بمصدره، بجعله مفعولا مطلقا، إلى غير ذلك من الأمثلة التي تقدح في حصر المصادر التي تأتي على وزن فَعُول في سبعة أو دون السبعة. ثانيًا: ضعف البحث رأي من أنكر مجيء المصدر في العربية على وزن فَعُول مطلقا، ورأي أن رأي هؤلاء مرجوح من جهتين؛ الأولى: وضوح الدلالة على الحدث في نظائره التي مثل (القبول و الطهور- حين تأتي بمعنى الطهارة- والوضوء...إلخ)، والثانية: أن ما عليه جمهور النحاة هو أن هذه الألفاظ مصادر في العربية، وورود السياقات اللغوية الفصيحة التي تقع فيها هذه الألفاظ مفعولا مطلقا، يتغني من ورائه توكيد العامل، مما يدل على أنه تكرر للحدث المفهوم من عامله، أي أن دلالة الحدث كامنة فيه، وهي الدلالة الأصلية التي ترتجى من المصادر لا من الأسماء.

ثالثًا: رد البحث إنكار أبي حيان على صاحب اللوامح، في احتمال كون يغوث ويعوق موازينين لفعل، إذ رأى أبو حيان أن مادة يغث ويعق مفقودتان، وهي حجة مدحوضة بأن يقال: إنّه - أقصد أبا حيان - قد جعل من وجود المادة اللغوية في الكلمات العربية أصلا في الأعلام، وذلك إن كان يصح في الأعلام المنقولة، فهو لا يعمم على الأعلام المرتجلة، إذ الأعلام المرتجلة هي التي استخدمت أعلامًا من أول مرة، ولا يمنع مانع عقلي من أن يتمخض الإطلاق الأول للعلم عن مادة ليست موجودة في اللغة، تشكل حروفها اسما يعين مسماه تعيينا مطلقا، وعليه فإنّ كلام الرازي - صاحب اللوامح - يُقبل من هذه الجهة، ولا يستبعد أن يكون يغوث ويعوق على زنة فَعُول، بحجة أنّ المادة ليست موجودة، إذ قد يكون هذان علمين مرتجلين، استخدمتا للعلمية أولاً، فلم يوافقا مادة مستخدمة".

رابعًا: أقر البحث قلة ما جاء من مزيد الثلاثي على وزن فعول للمبالغة إذا ما قورن بما جاء على وزنها من الثلاثي المجرد، لكنّه أنكر محاولة حصر ذلك في أربعة أحرف أو ثلاثة، إذ قد يغفل من يحصر هذه الصبغ شيئا فيضيق بحصره موسعا، وما كان صنيع ابن خالويه نفسه إلا مؤكداً لذلك، حيث أقر في أول كتابه أنّها لا تأتي إلا في ثلاثة أحرف ثم رجع وزاد موضعاً رابعاً بدا له بعد ذلك.

صِيغَةُ فَعُولٍ ، وَاسْتِعْمَالُهَا الدَّلَالِيَّةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

خامسًا: رد البحث رأي من ذهب من اللغويين إلى أنّ (بغياً) في قوله تعالى: ﴿وما كانت أمك بغياً﴾ على وزن فعيل، ورجّح رأي القائلين بأنها على زنة (فَعُول)، ورد حجة أبي الفتح في قوله بأنها فعيل بأنه قاسها على الشاذ في بابه، وهو (نهو) في قولهم: فلان نهو عن المنكر، إذ لا يُجَعَلُ الشاذ في بابه أصلاً ويقاس عليه، كما أنّ عدم معي التاء في بغى مع وصف المؤنث بها يرجّح كونها على وزن فَعُول، إلى جانب ما عرف من أصول بنية الكلمات العربية من أنّ الكلمة التي اجتمعت فيها الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون تقلب فيها الواو ياء وتدغم في الياء.

ثبت المصادر والمراجع

1. إسفار الفصيح - المؤلف: محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (المتوفى: 433هـ) - المحقق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش - الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية - الطبعة: الأولى، 1420هـ.
2. إصلاح المنطق - ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: 244هـ) - المحقق: محمد مرعب - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الأولى 1423 هـ ، 2002 م.
3. إعراب القرآن العظيم - المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري (المتوفى: 926هـ) - حققه وعلق عليه: د. موسى على موسى مسعود (رسالة ماجستير) - الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.
4. بحر العلوم . أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الفقيه الحنفي - تحقيق: د. محمود مطرجي - دار الفكر - بيروت - لبنان .
5. البحر المحيط في التفسير - أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ) - تحقيق: صدقي محمد جميل - دار الفكر - بيروت - 1420 هـ .
6. التبيان في إعراب القرآن - المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: 616هـ) - المحقق: علي محمد البجاوي - مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة - مصر.
7. تذكرة الأريب في تفسير الغريب (غريب القرآن الكريم) - جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ) - تحقيق: طارق فتحي السيد - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م.
8. تفسير الراغب الأصفهاني - المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: 502هـ) - د. عادل بن علي الشّدي - دار الوطن - الرياض - الطبعة الأولى: 1424 هـ - 2003 م.

9. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم - المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ) - المحقق: أسعد محمد الطيب - مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية - الطبعة: الثالثة - 1419 هـ .
10. تفسير القرآن - المؤلف: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: 489هـ) - المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم - دار الوطن، الرياض - السعودية - الطبعة: الأولى، 1418هـ - 1997م .
11. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) - أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: 710هـ) - حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي - راجعه وقدم له: محيي الدين ديب - دار الكلم الطيب، بيروت - الطبعة الأولى - 1419 هـ = 1998 م .
12. تفسير عبد الرزاق - المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: 211هـ) - الناشر: دار الكتب العلمية - دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة: الأولى - 1419هـ .
13. تفسير مجاهد - المؤلف: أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي (المتوفى: 104هـ) - المحقق: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل - دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر - الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1989 م .
14. تفسير مقاتل بن سليمان - المؤلف: أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (المتوفى: 150هـ) - المحقق: عبد الله محمود شحاته - دار إحياء التراث - بيروت - الطبعة: الأولى - 1423 هـ .
15. تفسير يحيى بن سلام - المؤلف: يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي بالولاء، البصري ثم الإفريقي القيرواني (المتوفى: 200هـ) - تقديم وتحقيق: الدكتورة هند شلبي - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى - 1425 هـ - 2004 م .
16. تنوير المقباس من تفسير ابن عباس - ينسب: لعبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - (المتوفى: 68هـ) - جمعه: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: 817هـ) - دار الكتب العلمية - لبنان .
17. تهذيب اللغة - محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ) - تحقيق: محمد عوض مرعب - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة: الأولى، 2001 م .

صِيغَةُ فِعْلٍ ، وَاسْتِعْمَالُهَا الدَّلَالِيَّةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

18. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى : 749هـ) - شرح وتحقيق : د.عبد الرحمن علي سليمان - دار الفكر العربي - الطبعة : الأولى 1428هـ - 2008م .
19. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي -المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ) -تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش - دار الكتب المصرية - القاهرة- الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964م .
20. الدر المنصون في علوم الكتاب المكنون - أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ) -تحقيق: د. أحمد محمد الخراط - دار القلم- دمشق .
21. دراسات لأسلوب القرآن الكريم - المؤلف: محمد عبد الخالق عزيمة (ت 1404 هـ) - تصدير: محمود محمد شاكر- الناشر: دار الحديث، القاهرة .
22. روائع التفسير (الجامع لتفسير الإمام ابن رجب الحنبلي) - زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ) -جمع وترتيب: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد -الناشر: دار العاصمة - المملكة العربية السعودية -الطبعة: الأولى 1422 - 2001 م .
23. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني - شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: 1270هـ) -المحقق: علي عبد الباري عطية- دار الكتب العلمية - بيروت -الطبعة الأولى، 1415 هـ .
24. شذا العرف في فن الصرف - أحمد بن محمد الحملاوي (المتوفى: 1351هـ) -المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله -الناشر: مكتبة الرشد الرياض .
25. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (المتوفى: 900هـ) - دار الكتب العلمية بيروت- لبنان - الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998م .
26. شرح الشافية في التصريف - السيد عبدالله بن محمد الحسيني المعروف بنقره كار. 776 هـ - بدون تاريخ - مطبعة أحمد كامل - استانبول .
27. صيغ المبالغة في التعبير القرآني - د. عبدالستار صالح البناء - دار جرير للنشر والتوزيع - عمان - الأردن - الطبعة الأولى 1434 هـ - 2013 م .
28. عمدة الكتاب -المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوي (المتوفى: 338هـ)-المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي -الناشر: دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر-الطبعة: الأولى 1425 هـ - 2004 م .

29. غرائب القرآن ورغائب الفرقان - نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (المتوفى: 850هـ) - تحقيق: الشيخ زكريا عميرات - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة: الأولى - 1416 هـ .
30. فقه اللغة وسر العربية - المؤلف: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: 429هـ) - المحقق: عبد الرزاق المهدي - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الأولى 1422هـ - 2002م .
31. الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليهما - يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهذلي الشكري المغربي (المتوفى: 465هـ) - تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب - مؤسسة سما للتوزيع والنشر - الطبعة الأولى، 1428 هـ - 2007 م .
32. كتاب العين - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ) - تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي - الناشر: دار ومكتبة الهلال .
33. كتاب سيبويه - عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ) - تحقيق: عبد السلام محمد هارون - الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م .
34. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل - أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ) - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثالثة - 1407 هـ .
35. اللباب في علوم الكتاب - أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: 775هـ) - المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض - دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998م .
36. ليس في كلام العرب - الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: 370هـ) - المحقق: أحمد عبد الغفور عطار - الطبعة: الثانية، مكة المكرمة - 1399هـ - 1979م .
37. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلبي (المتوفى: 392هـ) - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - مصر - الطبعة: 1420هـ - 1999م .
38. مشكل إعراب القرآن - المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمَوْش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: 437هـ) - المحقق: د. حاتم صالح الضامن - الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة: الثانية - 1405هـ .

39. معاني القرآن للأخفش -المؤلف: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: 215هـ) -تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة - مكتبة الخانجي، القاهرة - الطبعة الأولى، 1411 هـ - 1990 م.
40. معاني القرآن وإعرابه -المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: 311هـ) -المحقق: عبد الجليل عبده شلبي - عالم الكتب - بيروت - الطبعة: الأولى 1408 هـ - 1988 م.
41. معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران) -المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى 1408 هـ - 1988 م .
42. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير - أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الثالثة - 1420 هـ .
43. المفردات في غريب القرآن - أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: 502هـ) - المحقق: صفوان عدنان الداودي - دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت - الطبعة: الأولى - 1412 هـ .
44. النكت والعيون - أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ) -المحقق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم -الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.
45. النهاية في غريب الحديث والأثر -المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري؛ ابن الأثير (المتوفى: 606هـ) - تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي -الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979 م .
46. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه -المؤلف: أبو محمد مكي ابن أبي طالب حَمَوْش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: 437هـ) -المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي -الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة - الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.

47. الوجوه والنظائر - أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو 395هـ) - حققه وعلّق عليه: محمد عثمان - الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة - الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م .
48. الوسيط في تفسير القرآن المجيد - المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: 468هـ) - تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صبرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس - قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى، 1415 هـ - 1994 م .